الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/45/NGA/1

الجمعية العامة

Distr.: General
15 December 2023
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الخامسة والأربعون
22 كانون الثاني/يناير – 2 شباط/فبراير 2024

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16*

نيجيريا

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- يوثّق هذا التقرير الإجراءات التي اتخذتها حكومة نيجيريا الاتحادية والتقدم الذي أحرزته في معالجة توصيات الجولة الثالثة لعام 2018. وفي أعقاب تلك العملية، قُدمت 290 توصية أيدت نيجيريا 240 توصية منها، بينما أحاطت علماً بخمسين توصية أخرى.

2- ويتعلق جزء كبير من التوصيات بالاتجار بالبشر والمساواة بين الجنسين ومنع التعذيب وتحسين الظروف السائدة في السجون وشواغل أخرى شتى شدَّد عليها أعضاء مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة خلال جولة الاستعراض الدوري الشامل الثالثة.

3- وتقف التطورات الإيجابية التي حدثت بعد استعراض الجولة الثالثة في جميع مجالات التوصيات المقبولة شاهداً على تصميم نيجيريا على تعزيز آليات إعمال حقوق الإنسان والتمتع بها ومكافحة الفساد وضمان الأمن في مواجهة مكافحة الإرهاب والتمرد وتمتين الديمقراطية والحوكمة الرشيدة وتعزيز إمكانية اللجوء إلى العدالة، على الرغم من التحديات البارزة للعيان. ونحن ملتزمون بتضمين مبادئ حقوق الإنسان في أُطرنا القانونية وأنظمتنا التعليمية وممارساتنا التجارية. وفضلاً عن ذلك، نحن ندرك الحاجة الملحة لمعالجة تأثيرات تغير المناخ على المجتمعات الضعيفة ونظل ملتزمين بتنفيذ الحلول المستدامة كما يتضح من هذا التقرير.

ثانياً- المنهجية وعملية التشاور

4- أنشأت حكومة نيجيريا الاتحادية، قبل إعداد تقرير الاستعراض الدوري الشامل الرابع، لجنة وطنية مشتركة بين الوزارات معنية بتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل تم تشكيلها وتفعيلها بشكل سليم وأُسندت إليها ولاية تخولها قيادة هذه العملية. واعتمدت اللجنة نهجاً تشاركياً متعدد المستويات ينطوي على إجراء مشاورات مكثفة في إعداد هذا التقرير مع أصحاب المصلحة من جميع الأذرع (التنفيذية والتشريعية والقضائية) ومستويات الحكومة (مجالس الحكومة الاتحادية والولائية والمحلية)، بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والزعماء التقليديون والدينيون والثقافيون.

ثالثاً- التطورات التي حدثت منذ اعتماد التوصيات المقدمة إلى نيجيريا خلال جولة الاستعراض الدوري الشامل الثالثة

5- ترد فيما يلي الخطوات التي اتخذتها نيجيريا وفاءً بالتزاماتها بشأن التوصيات التي أيدتها وبعض التوصيات التي أُحيط بها علماً في الجولة الثالثة ونوقشت تحت عناوين مواضيعية عامة لا تتوافق بالضرورة مع التقارير الرسمية أو مع غيرها من تقارير الجولة الثالثة.

ألف- الاتجار بالأشخاص والتوصيات ذات الصلة

التوصيات 148-198 - 200 و148-204 و148-207: تكثيف مكافحة الاتجار بالبشر والرق، ولا سيما في حالة النساء والفتيات، بما في ذلك تحسين الممارسة المتبعة في إنفاذ التشريعات

6- أعادت نيجيريا سن قانون إنفاذ وإدارة حظر الاتجار بالأشخاص لعام 2015 الذي يتضمن الأطر القانونية والسياساتية الدولية الرئيسية.

7- ويتناول هذا القانون الذي يخضع للتعديل في الجمعية الوطنية القضايا الناشئة، مثل بيع صغار الأطفال ومراقبة مشغلي الملاجئ والرحلات التعليمية والأنشطة الرياضية وتوظيف العمالة وتشديد العقوبات على المخالفين.

8- ووضعت حكومة نيجيريا الاتحادية اللمسات الأخيرة على بروتوكول الوكالة الوطنية لحظر الاتجار بالأشخاص الذي يحدد الإجراءات الرسمية التي تتبعها السلطات لتحديد هوية الأشخاص المتجر بهم بشكل فعال وتكفل عودتهم سالمين وإعادة تأهيلهم.

9- ووَّقعت حكومة نيجيريا الاتحادية على اتفاقيات ثنائية لمنع الاتجار بالبشر والهجرة غير الآمنة ومكافحتهما مع دول مثل غامبيا وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وجمهورية بنن وجمهورية النيجر وهولندا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا.

10- واعتمدت حكومة نيجيريا استراتيجية خماسية الأبعاد لمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته تشمل السياسة العامة والوقاية والحماية والملاحقة الجنائية والشراكة.

11- وتتعاون حكومة نيجيريا الاتحادية مع شركاء التنمية لتنفيذ أنشطة شتى تتضمن تطوير القدرات اللازمة لعمليات التحقيق والملاحقات القضائية المتعلقة بالاتجار بالأشخاص.

التوصيتان 148-201 و148-205: اعتماد تدابير أكثر قوة للتصدي للاتجار بالأشخاص، بسبل من بينها تطوير القدرات اللازمة لعمليات التحقيق في الاتجار والملاحقات الجنائية

12- أُعدت وحدات تدريبية لإنفاذ القانون وتمارين نظرية وجرى تيسير تدريب القضاة.

13- وأنشأت نيجيريا قاعدة بيانات/سجل إلكتروني مفصل للأشخاص المدانين بجريمة الاتجار بالأشخاص، وهي تهتم بالتواصل والتعاون بين الوكالات في مضمار تدريب موظفي إنفاذ القانون على الاستخبارات وتعقد اجتماعات ربع سنوية تتناول الاتصالات بين السفارات وتنشئ منتديات استشارية وطنية لأصحاب المصلحة وفرق عمل ولائية للتوعية على الصعيد الشعبي.

التوصية 148-202: التعجيل بالجهود الرامية إلى وضع خطة عمل وطنية جديدة بشأن الاتجار بالبشر

14- أعدت نيجيريا إطاراً للسياسة الاستراتيجية مدته خمس سنوات ووضعت خطة العمل الوطنية بشأن الاتجار بالبشر في نيجيريا للفترة 2022-2026 للاسترشاد بهما في التدخلات وتحقيق الكفاءة في استخدام الأموال المخصصة لها.

15- وتغطي الخطة خمسة مجالات مواضيعية هي: الحماية والوقاية والملاحقة الجنائية وإنفاذ القانون وتنسيق الشراكات والبحوث.

التوصية 148-203: تعزيز التواصل بين الوكالات الاتحادية وحكومات الولايات لتحقيق قدر أكبر من التنسيق بشأن قضايا الاتجار بالبشر والرق الحديث

16- لتعزيز التواصل بين الوكالات الاتحادية وحكومات الولايات، أنشأت الحكومة 22 فرقة عمل على صعيد الولايات لمكافحة الاتجار بالبشر و9 مكاتب إقليمية و14 قيادة ولائية و8 مكاتب اتصال ولائية وأتاحت تدريب فرقتي عمل ولائيتين جديدتين ومكنتهما من مزاولة عملهما.

التوصيتان 148-206 و208: مواصلة التوعية بشأن الاتجار بالبشر لمنع الاتجار بالأشخاص وضمان تقديم الدعم للضحايا، لا سيما فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالأطفال

17- تستخدم حكومة نيجيريا منصات مختلفة لإجراء حملات توعية، من بينها مؤسسات تعليمية وجماعات دينية ووسائل التواصل الاجتماعي وأنشأت طلائع مكافحة الاتجار في 88 مدرسة اتحادية تابعة للحكومة الفيدرالية.

18- ويندرج برنامج On the Move التابع للوكالة الوطنية لحظر الاتجار بالبشر في إطار حملات التوعية الأسبوعية التي تنظمها هيئة تلفزيون نيجيريا.

التوصية 148-209: مواصلة جهودها لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتشويه الأعضاء التناسلية الانثوية والزواج المبكر والقسري والعنف الجنسي والجنساني

19- أنشأ البلد قاعدة البيانات الوطنية لمرتكبي الجرائم الجنسية في عام 2019، وهي منصة افتراضية لإشهار المدانين وفضحهم تنطوي على نهج استراتيجي لردع الآخرين. وشرعت هذه المنصة في أداء عملها.

التوصية 148-210: تعزيز التدابير الرامية إلى منع الاتجار بالأطفال وتعزيز فرص الرعاية الاجتماعية والاقتصادية للضحايا

20- نفذت نيجيريا تدابير لدعم تعافي الضحايا وإعادة تأهيلهم.

21- وتمكنت من تسجيل الضحايا في المدارس وعقدت شراكة مع لجنة التعليم الأساسي الجامع المعنية بإتاحة التعليم الأساسي.

22- وأنشأت الحكومة 13 مأوى تقدم خدماتها لضحايا يبلغ عددهم 256 9 ضحية.

23- وتوفر هذه المآوي الخدمات القانونية والطبية والنفسية وتتيح التدريب المهني والتمكين المالي وتقدم المساعدة في لم شمل الأسرة.

24- وبالإضافة إلى ذلك، أدرجت نيجيريا الاتجار بالأشخاص في المناهج الدراسية.

باء- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

التوصية 148-35: إقرار مشروع القانون الوطني المتعلق بالإعاقة ليصبح قانوناً

25- يحظر قانون حظر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2018 التمييز على أساس الإعاقة وينشئ اللجنة الوطنية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة.

26- وسنت عدة ولايات قوانين ولائية مماثلة وأنشأت لجاناً معنية بالأشخاص ذوي الإعاقة.

27- وعقدت اللجنة الوطنية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة شراكات مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. ويكفل برنامج التأمين الصحي الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة الجسدية حصول النساء والفتيات ذوات الإعاقة على الخدمات الصحية دون تمييز.

28- وأقامت لجنة الاتصالات النيجيرية 84 مشروعاً لتكنولوجيا المعلومات المعينة لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز الشمول.

جيم- النساء والأطفال والفتيات والقضايا ذات الصلة

التوصيات 148-38 و42 و53 و271-272: اعتماد الولايات قانون حقوق الطفل وقانون حظر العنف ضد الأشخاص

29- أقرت جميع ولايات شمال نيجيريا ذات الأغلبية المسلمة وعددها 12 ولاية مشروع قانون حقوق الطفل، بموافقة ولاة الولايات.

30- وأقرت ولاية كانو مشروع قانون حماية حقوق الطفل في الولاية في 24 أيار/مايو 2023، وهي آخر ولاية تفعل ذلك.

31- وألغت بعض الولايات، مثل ولاية جيغاوا، بعض القوانين وأعادت سنها للتوفيق بينها وبين الممارسات الدينية والسياسات الفيدرالية.

32- واعتمدت 34 ولاية قانون حظر العنف ضد الأشخاص، ولما تفعل ولايتا كانو وكاتسينا ذلك بعد.

التوصيات 148-54 و269 و273 و274 و276: توحيد سن الزواج والممارسات الدينية والتقليدية المتناقضة، وما إلى ذلك.

33- تطبق الدولة النيجيرية التعددية القانونية وتعترف باستقلال الولايات في مجال التشريع وبسداد الممارسات العرفية والدينية.

34- ولا يمكن إبطال هذه الممارسات إلا إذا كانت تتنافى مع العدالة الطبيعية أو الإنصاف أو الضمير الحي أو لا تتوافق مع قانون سبق سنُّه.

35- وتنظر الهيئة التشريعية في آراء سكان كل ولاية قبل اتخاذ قرار بإلغاء ممارسات عرفية أو دينية.

36- ويحدد قانون حقوق الطفل سن الزواج الدنيا في 18 عاماً، بينما تجيز الشريعة الإسلامية زواج الفتيات اللاتي بلغن سن الرشد بموافقة الوالدين.

37- وتختلف سن الموافقة في حالة الجرائم الجنسية أيضاً في بعض الولايات.

التوصية 148-270: حظر تجنيد الأطفال

38- لا تُجند القوات المسلحة النيجيرية الأطفال.

39- وعادة ما ينص الإعلان عن التجنيد في القوات المسلحة على حد أدنى للسن على غرار الإعلان الذي نُشر في صحيفة الغارديان بتاريخ 14 نيسان/أبريل 2023 وجاء فيه أن "عمر مقدم الطلب يجب ألاَّ يقل عن 18 عاماً ..."

40- واتُهمت بعض فرق العمل المدنية المشتركة، وهي فرق تنشأ عادة للدفاع عن السكان المدنيين ضد المتمردين، باستمالة الأطفال. وأدرجت الولايات المتضررة أحكاماً تحظر تجنيد الأطفال في قوانينها المتعلقة بحقوق الطفل.

التوصية 148-167: ضمان زيادة فرص لجوء النساء والفتيات ضحايا العنف إلى العدالة

41- أعلنت حكومة نيجيريا الاتحادية عن إنشاء محاكم متخصصة في إقليم العاصمة الاتحادية وأنامبرا، وإيدو وإيكيتي ولاغوس للتعجيل بمحاكمة جرائم الاغتصاب/العنف الجنساني.

42- وأُعدت واعتُمدت توجيهات عملية ومبادئ توجيهية لتنفيذ قانون حظر العنف ضد الأشخاص في إقليم العاصمة الاتحادية وفي ولايات عديدة أدرجت هذا القانون في قوانينها وعددها 34 ولاية.

43- وأنشأت حكومة نيجيريا الاتحادية أول مختبر طبي شرعي للحمض النووي في أداماوا للاستعانة به في التحقق من عينات المشتبه بهم في حالات العنف الجنسي والعنف الجنساني.

44- وتُقام مراكز الإحالة في حالات الاعتداء الجنسي في كل الولايات على وجه التقريب في جميع أنحاء نيجيريا وفي إقليم العاصمة الاتحادية، وهي تقدم خدمات شاملة وعالية الجودة وسرية وسريعة لضحايا العنف الجنسي والجنساني والناجين منه.

45- وتُعنى وزارة العدل الاتحادية النيجيرية ببناء قدرات القضاة وأصحاب المصلحة المعنيين من أجل مكافحة العنف الجنسي والجنساني بشكل مستدام.

46- وفي عام 2020، وجه الرئيس استجابة حكومية محددة الأهداف لمعالجة مشكلة العنف الجنسي والجنساني تناولت في المقام الأول مجال اللجوء إلى العدالة.

47- وأدى ذلك إلى إنشاء اللجنة الإدارية المشتركة بين الوزارات المعنية بالقضاء على العنف الجنسي والعنف الجنساني وإقامة وحدة مكافحة العنف الجنسي والجنساني ومركز للادعاء ومكاتب للشؤون الجنسانية في جميع قيادات الشرطة ومراكزها.

48- ويوفر قانون دائرة المؤسسات الاصلاحية النيجيرية حماية خاصة للنساء المحتجزات الحوامل أو اللاتي لديهن أطفال على نحو يكفل إيوائهن في مرافق منفصلة ويتيح اخضاعهن لفحص الحمل عند قبولهن في هذه المرافق.

49- وأُدرج قانون حقوق الطفل في قوانين جميع ولايات نيجيريا البالغ عددها 36 ولاية.

50- ولا تكتفي المحاكم بالإسراع في النظر في قضايا العنف الجنسي والجنساني، بل وتفرض عقوبات قصوى على المدانين وتدرج أسماءهم في سجل مرتكبي الجرائم الجنسية. ومن الأمثلة على ذلك الحكم بالسجن مدى الحياة الذي أصدرته محكمة ولاية لاغوس العليا على مدير طبي أُدين باغتصاب ابنة أخت زوجته في 2023/10/25.

التوصيات 148-253 و148-255 و148-268: تكثيف الجهود لضمان تعزيز حقوق النساء والفتيات في ملكية الأراضي الزراعية والتمكين الاقتصادي وإنهاء الممارسات التقليدية الضارة واتخاذ تدابير ملموسة لمكافحة العنف الجنسي والجنساني، ولا سيما في المناطق الريفية

51- أصدرت نيجيريا قانون حظر العنف ضد الأشخاص في عام 2015 للقضاء على العنف في الحياة الخاصة والعامة.

52- وأُدرج هذا القانون في قوانين 34 ولاية ابتداءً من أيار/مايو 2023.

53- وتُظهر الأدلة إحراز تقدم في معالجة القوانين والممارسات التمييزية ضد حقوق النساء والفتيات.

54- وأعلنت قضايا بتت فيها المحكمة العليا، مثل قضية *Ukeje v. Ukeje* 2014 LPELR-22724 (SC) وقضية *Aniekwe v. Nweke* (2014) 9 NWLR (PT.1412) 393، عدم دستورية القوانين العرفية وأقرت حقوق المرأة في الأرض والملكية والميراث.

55- وسنت بعض الولايات، مثل ولايات ريفرز وكروس ريفرز وأكوا إيبوم، تشريعات تنص على حق المرأة في وراثة الأراضي.

التوصيات 148-243 و148-250 و148-257 و148-259 و148-264 و148-261 و148-262 و148-265 و148-266: زيادة الجهود الرامية إلى مكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والقضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية التي يحظرها القانون أصلاً، وضمان الموافقة على القانون المتعلق بالعنف الجنسي والعنف الجنساني في جميع أنحاء الأراضي الوطنية

56- يحمي قانون حظر العنف ضد الأشخاص لعام 2015 وما يعادله في الولايات النساء والفتيات من العنف الجنساني ومن الممارسات الضارة، مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وختان الإناث.

57- ووضعت نيجيريا سياسة وخطة عمل وطنيتين للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وساعد قانون حظر العنف ضد الأشخاص وقانون حقوق الطفل على تطبيق تلك السياسة والخطة في جميع الولايات.

58- وأدى تضمين قانون حقوق الطفل وقانون حظر العنف ضد الأشخاص في القوانين الوطنية إلى الحد من انتشار تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية بشكل ملموس في نيجيريا.

التوصية 148-244: مواصلة تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة واعتماد خطة لضمان دور المرأة الفعال في تنفيذ هذه الاستراتيجيات

59- أقرت ولايات في نيجيريا (أنامبرا وإيكيتي وإيمو وكوجي وبلاتو) قانون المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص، وهي عاكفة على تنفيذه.

60- وسنت حكومة نيجيريا الاتحادية قانون وكالة البرنامج الوطني للاستثمار الاجتماعي لعام 2023 الذي استُرشد به في إنشاء البرنامج الوطني للاستثمار الاجتماعي لتوزيع الموارد توزيعاً عادلاً على الفئات الضعيفة من السكان، ومن بينها النساء والشباب والأطفال.

61- وأحدث ذلك تأثيراً ملموساً في رفاه النيجيريين المعوزين الاجتماعي والاقتصادي.

62- ويرجى الاطلاع على مزيد من المناقشة بشأن التوصية **148-213: مواصلة الجهود الرامية إلى حماية حقوق الإنسان لضمان إعمالها بفعالية بتحسين الظروف المعيشية وتحقيق التنمية المستدامة في البلد.**

التوصيات 148-59، 148-245، 148-247، 148-251، 148-252، 148-254، 148-268: مواصلة تنفيذ التدابير الرامية إلى تحسين ظروف النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة، وإزالة التمييز والحواجز الاقتصادية في مختلف المجالات

63- أعدت نيجيريا سياسة وطنية لتمكين المرأة اقتصادياً نفذتها جميع الولايات عند تضمين قانون حقوق الطفل وقانون حظر العنف ضد الأشخاص في قوانينها.

64- وفي الجنوب الشرقي، سنت ولاية إينوغو قوانين الأرامل وقانون مكافحة الوصم والتمييز وأنشأت اللجنة التوجيهية لولاية إينوغو المعنية بالعنف الجنساني.

65- وأنشأت حكومة نيجيريا الاتحادية أيضاً مركز تمارا للإحالة في حالات الاعتداء الجنسي للتعامل مع حالات الاغتصاب وأصدرت قانوناً لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع إدماجاً كاملاً.

66- ونفذت ولاية أنامبرا قانونيها بشأن حقوق الطفل وحظر العنف ضد الأشخاص، وهو أمر يتيح إثبات جرائم مثل الاغتصاب واغتصاب القُصَّر بشكل أسهل ويقلل الجوانب التقنية ويمكِّن من تجريم الممارسات الثقافية الضارة.

67- وحرر القانون بعض القضايا المعقدة، مثل اختصاص المحاكم على الجرائم، وأصدر أوامر حماية وتعويض لضحايا العنف.

68- وأنشأت ولاية إيبوني محكمة الأسرة لإتاحة مزيد من الفرص للنساء والفتيات ضحايا العنف للجوء إلى العدالة.

69- وألغى قانون حقوق الطفل في ولاية إيبوني الممارسات الدينية والتقليدية التي تتعارض مع حقوق الطفل المعترف بها في الصكوك الدولية.

70- وأنشأت ولاية إيبوني فرقة عمل عاملة معنية بالعنف الجنساني تسعى إلى تعزيز محاكم العنف الجنساني في 13 منطقة حكومية محلية.

71- وفي الولايات الشمالية الوسطى، أُنشئت مراكز إحالة لمعالجة قضايا العنف الجنسي والجنساني.

72- وسنت ولاية بينو قانون (حماية) الأرامل الذي يضمن حقوق الأرامل ويكفل حقوقهن في الميراث.

73- وأنشأت ولاية ناساراوا أول محكمة للأسرة فيها وعُهد إليها بالبت في قضايا إساءة معاملة النساء والأطفال وانتهاك حقوقهم.

74- وفي عام 2020، وقَّعت حكومة ولاية النيجر الأمر التنفيذي الخاص بحماية حقوق الطفل لحماية الأطفال وتثبيط التسول.

75- وأنشأت حكومة ولاية النيجر وكالة لحقوق الطفل وإدارة للعنف الجنساني وخطة للقروض الصغيرة والرعاية الصحية الأولية المجانية لأشد النيجيريين فقراً وضعفاً.

76- وتعمل المؤسسات النيجيرية، ومن بينها مصرف الصناعة، بهمة ونشاط على تعزيز الشمول الجنساني في الأعمال التجارية.

77- ومنذ عام 2006، قدم بنك الصناعة استشارات مالية ودعم أعمالاً تجارية لأكثر من 1,36 مليون شركة تقودها نساء.

78- وعقد البنك أيضاً شراكة مع صندوق تنمية الأعمال التجارية والبنك الإسلامي للتنمية لدعم الأعمال التجارية التي تملكها نساء في المناطق المحرومة اقتصادياً.

79- ويهدف برنامج *Y'ellopreneur* التابع لمؤسسة شبكة الاتصالات المتنقلة إلى بناء قدرات 500 امرأة وتقديم الدعم المالي لعدد بلغ 150 مستفيداً ناجحاً.

80- وتهدف إجراءات التمويل الإيجابية لصالح المرأة في أفريقيا إلى إتاحة 3 مليارات دولار من التمويل الذي يقدمه القطاع الخاص لرائدات الأعمال.

81- وعُقدت شراكات أخرى مع صندوق الضمان الأفريقي وبنك الاستثمار الأوروبي.

التوصيات 148-246 و148-248 و148-249: مضاعفة الجهود لضمان حماية حقوق المرأة والطفل، ولا سيما في المناطق المتأثرة بالأزمات

82- يهدف قانون لجنة تنمية الشمال الشرقي (2017) إلى تنسيق إعادة توطين ضحايا الارهاب وإعادة تأهيلهم وإعادة بناء البنية التحتية لهم.

83- ونجحت منظمة غير حكومية تُسمى GoNigeria في إنشاء نظام لإدارة معلومات حماية الطفل بدعم من شريك إنمائي في 30,6 في المائة من الولايات عبر خمس مناطق جيوسياسية في البلاد.

التوصـــيتان 148-194 و256: التعجيل بإلغاء أو تعديل القوانين التي تميز ضـــد المرأة وزيادة عدد النساء المشاركات في الهيئات المقررة لتعزيز المساواة بين الجنسين

84- تولي الدورة العاشرة للجمعية الوطنية الأولوية للمساواة بين الجنسين وإنهاء التمييز ضد المرأة.

85- وتســعى حكومة نيجيريا الاتحادية إلى إعادة تقديم خمســة مشــاريع قوانين جنســانية لم تجزها الجمعية السابقة، من بينها تخصيص مقاعد للنساء وتوسيع نطاق المواطنة وإجراءات إيجابية لصالح المرأة في إدارة الأحزاب السياسية وحقوق السكان الأصليين.

التوصية 148-258: مضاعفة جهودها وتخصيص الموارد البشرية والمالية للمؤسسات المسؤولة عن تطبيق القانون من أجل القضاء على الإفلات من العقاب الذي يستفيد منه مرتكبو العنف ضد المرأة

86- منذ أن أعلنت حكومة نيجيريا الفيدرالية ومنتدى الولاة حالة الطوارئ بشـــأن العنف الجنســـي والجنســاني في عام 2021 إبان جائحة كوفيد-19، خُصــصــت مبالغ محددة في جميع الولايات للتدخل المباشر ومساعدة الضحايا/الناجين من العنف الجنسي والجنساني.

87- وعلاوة على ذلك، وضــعت كل ولاية أقرت قانون حظر العنف ضــد الأشــخاص آليات للتنفيذ وأنشأت مراكز إحالة في حالات الاعتداء الجنسي تمولها حكومات الولايات، بسبل من بينها الشراكات مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ووزارة التنمية الدولية البريطانية والمجلس الثقافي البريطاني.

88- وتزاول المحاكم المتخصــصــة عملها حالياً في بعض ولايات الاتحاد، ومن بينها أبوجا ولاغوس، ونظرت في آلاف القضايا وأصدرت أحكاماً مناسبة على الجناة.

التوصـية 148-263: تكثيف الجهود الرامية إلى توعية الزعماء الدينيين والتقليديين والسكان بالطبيعة الإجرامية لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وغيره من الممارسات التقليدية

89- سنت 14 ولاية من أصل 36 ولاية نيجيرية حتى الآن قوانين تجرم تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية/ختان الإناث.

90- وشـرعت نيجيريا في تنفيذ سـياسـة وطنية بشـأن تشـويه الأعضـاء التناسـلية الأنثوية وأعدت بروتوكولاً وطنياً للعناية بالناجيات من تشــويه الأعضــاء التناســلية الأنثوية في نيجيريا. وســتكون هذه الإرشادات مفيدة لأخصائيي الرعاية الصحية في الخطوط الأمامية وواضعي السياسات.

التوصية 148-194: زيادة عدد النساء المشاركات في الهيئات المقررة لتعزيز المساواة بين الجنسين

91- يوجد تحرك دستوري مستمر يسعى إلى اتخاذ إجراءات إيجابية. وسيؤدي هذا التحرك، عند إقرار مشــروع القانون، إلى اعتماد مقاعد محددة للمرأة في البرلمان على جميع المســتويات، محدثاً 111 مقعداً إضافياً في الجمعية الوطنية على الصعيد الاتحادي وحده.

92- ويُقترح أيضــاً إجراء تعديل تشـريعي يتمثل في اعتماد حكم دسـتوري يقضــي بأن تكون نسـبة 35 في المائة على الأقل من أعضاء اللجنة التنفيذية على جميع المستويات من النساء.

93- وعقد المعهد الوطني للدراسات التشريعية والديمقراطية، التابع للجمعية الوطنية، في الفترة من 23 إلى 24 آب/أغســطس 2023، في أبوجا مؤتمراً دولياً حول المرأة في مجال الحوكمة الرشــيدة أعادت فيه قيادة الجمعية الوطنية والبرلمانيون تأكيد التزاماتهم بإجازة مشـــروع قانون يقر الإجراءات الإيجابية التي تعزز تمثيل المرأة في البرلمانات والمناصب التعينية.

دال- الديمقراطية وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة واللجوء إلى العدالة

التوصيتان 148-159 و162: مواصلة تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية لتحسين فعالية نظام العدالة وإمكانية اللجوء إليه وشفافيته وإنصافه وزيادة حياد النظام القضائي وفعاليته

94- يكفل الدستور النيجيري استقلال المحاكم وحيادها ونزاهتها ويضمن الحق في اللجوء إليها لإنفاذ الحقوق الأساسية.

95- وأعدت وزارة العدل الاتحادية السياسة الوطنية للعدالة لعام 2017 التي تركز على العدالة النزيهة والسريعة وحماية حقوق الإنسان واللجوء إلى العدالة والعدالة الإصلاحية والتصالحية والحلول البديلة لتسوية المنازعات ونظام العدالة التقليدي، من بين أمور أخرى.

96- ويُعكف حالياً على إعداد سياسة وطنية جديدة للعدالة بالتعاون مع أصحاب المصلحة.

97- وعُقدت قمة قطاع العدالة في كانون الثاني/يناير 2022 لتحسين الأداء والمساءلة والاستقلالية في قطاع العدالة جرى فيها تناول التحديات التي حددتها السياسة.

98- وشرعت ولايات دون وطنية في تنفيذ استراتيجيات يُبتغى منها إحداث تحول في العدالة يسد الفجوة فيها بإنشاء محاكم الدعاوى البسيطة في إطار محاكم الصلح لتسهيل تسوية المنازعات التجارية وزيادة إمكانية لجوء الأشخاص المعوزين إلى العدالة.

99- وتشمل الجهود الأخرى سن قانون التحكيم والوساطة وإعداد سياسة وطنية بشأن التحكيم والحلول البديلة للمنازعات وإنشاء محاكم متعددة الجوانب.

التوصيتان 148-160 - 161: مواصلة استعراض وإصلاح نظامها للعدالة الجنائية من أجل تعزيز سيادة القانون في نيجيريا والاستثمار في تدريب موظفي قطاع العدالة لمواكبة الإصلاحات في نظام العدالة الجنائية

100- اعتمدت الوحدات دون الوطنية النيجيرية البالغ عددها 36 وحدة قانون إدارة العدالة الجنائية، معززة بذلك نظمها الإجرائية.

101- وأُنشئت شبكة اتحادية تتألف من لجان المراقبة في عام 2021 لتشجيع أفضل الممارسات.

102- ودُرِّب أكثر من 000 1 من القضاة وموظفي إنفاذ القانون على إعمال القانون.

103- وأطلقت الحكومة الاتحادية نظام إدارة معلومات المؤسسات الإصلاحية في عام 2019 وعُدِّل قانون الشرطة لعام 1948 في عام 2020 لتعزيز حقوق المواطنين.

104- وعقدت الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات حلقات عمل تدريبية لموظفي قطاع العدالة.

التوصية 148-163: تنظيم حملات توعية لتقويم وتعزيز سلوك التسامح الاجتماعي من أجل المساهمة في تذليل الصعوبات التي تواجه سيادة القانون في البلاد

105- أطلقت وكالة التوجيه الوطنية حملة ضد خطاب الكراهية، حاثة النيجيريين على تبني التنوع.

106- وتمت الموافقة على الخطة الوطنية لتحويل الثروة الحيوانية في عام 2019 لمعالجة المشاكل بين المزارعين والرعاة.

107- وتركز الخطة على منع نشوب النزاعات وتسويتها بالتفاوض والوساطة والحوار.

108- وشـــاركت الوزارة الاتحادية للزراعة والتنمية الريفية في تمويل الخطة الوطنية لتحويل الثروة الحيوانية في عام 2022 لتعزيز تنفيذ الخطة.

109- وعُقدت أيضاً دورات تدريبية بشأن التفاوض.

التوصية 148-164: اعتماد تدابير لمكافحة الإفلات من العقاب مع زيادة التركيز على جرائم بوكو حرام

110- يرجى الرجوع إلى الفرع المتعلق بنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والمتعلق بالتمرد ومكافحة الإرهاب.

التوصـــيات 148-168 و172-179: تنفيذ تدابير لمنع قوات الأمن من ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان والتحقيق في أفعالها وتحديد الأفراد المسؤولين وتقديمهم إلى العدالة من خلال الإبلاغ العام

111- يرجى الرجوع إلى الفرع الذي يتناول نظام روما الأســاســي للمحكمة الجنائية الدولية والمتعلق بالتمرد ومكافحة الإرهاب.

التوصية 148-180: المتعلقة بتكرار العنف الطائفي، إجراء تحقيقات فعالة ونزيهة في المذابح، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة وضمان إنصاف الضحايا

112- لا تزال نيجيريا ملتزمة بالتحقيق مع الأشـخاص المسـؤولين عن ارتكاب مخالفات جنائية خطيرة أثناء الاشتباكات الطائفية ومحاكمتهم.

113- وعادة ما يتعامل المدعون العامون للدولة مع هذه الجرائم وتتناول وسائل الإعلام القليل منها.

114- وستواصل نيجيريا تطوير القدرات على إجراء هذه المحاكمات، ساعية إلى توسيع نطاق المعايير وتوحيدها عبر الولايات.

115- وأظهرت نيجيريا أيضاً التزاماً بالتصدي لمحنة الضحايا.

116- وفي عام 2020، دفعت ولاية دلتا تعويضات لضحايا اشتباكات نشبت بين المزارعين والرعاة في مملكة أوهيرو.

117- وفي شـباط/فبراير 2021، أيد المجلس الاقتصـادي الوطني قراراً أصـدره منتدى الولاة يقضـي بتعويض ضحايا الاشتباكات بين المزارعين والرعاة في البلاد.

التوصية 148-169: تكثيف الجهود لتمكين المرأة من اللجوء إلى العدالة بزيادة الوعي الجنساني بين القضاة وغيرهم من موظفي المحاكم

118- في عام 2019، أنشـــأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وحدة تدريبية تُعنى بالأبعاد الجنسانية في تدابير العدالة الجنائية للتصدي للإرهاب.

119- وفي عام 2020، استضافت الرابطة الوطنية للقاضيات في نيجيريا حلقات عمل سلطت الضوء على حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

120- وفي عام 2023، عقدت وزارة العدل الفيدرالية والوكالة الوطنية لحظر الاتجار بالبشر حلقة عمل عن التصدي للعنف الجنسي والجنساني في نيجيريا.

121- وفي عام 2022، دربت حكومة ولاية لاغوس القضاة على أفضل الممارسات المتبعة للفصل في هذه القضايا.

التوصيتان 148-170 - 171: ضمان تقديم مرتكبي العنف والجرائم ضد الأطفال والبالغين إلى العدالة وتنفيذ ضمانات لمنع استغلال الأشخاص الضعفاء والاعتداء عليهم جنسياً ومحاسبة المسؤولين عنها

122- يرجى الرجوع إلى الأقسام المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق الطفل والاتجار بالأشخاص.

التوصيات 148-184 - 186 و190-191: حماية وتعزيز حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي وفقاً للدستور من أجل تهيئة بيئة آمنة ومواتية لجميع النيجيريين دون تمييز من أي نوع، بمن فيهم المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والمجتمع المدني

123- يكفل دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية لعام 1999 حرية التعبير والتجمع. وينص قانون الشرطة لعام 2020 على إسناد مهمة حماية حقوق المواطنين للشرطة.

124- وأيدت المحاكم هذه الحقوق، لا سيما فيما يتعلق باشتراط الحصول على تصريح من الشرطة في حالة الاحتجاجات.

125- وفي حزيران/يونيه 2023، أمرت المحكمة العليا في إقليم العاصمة الفيدرالية بتعويض صحفي قتلته الشرطة النيجيرية.

126- وتشمل الإصلاحات الداخلية تدريب الضباط على قواعد الاشتباك وتعزيز دور وحدة الاستجابة للشكاوى ضد الشرطة.

127- وأُمر بإنشاء وحدة جديدة للاستجابة للشكاوى في قيادة ولاية لاغوس في آب/أغسطس 2023.

128- وفي أعقاب الاحتجاجات التي رفعت شعار *#EndSARS*، أنشأت 30 وحدة دون وطنية أفرقة تحقيق قضائية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي يدعى أن فرقة الشرطة الخاصة لمكافحة السرقة ارتكبتها.

129- ومنذ ذلك الحين، دفعت حكومتا إيكيتي ولاغوس واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تعويضات لضحايا عنف الشرطة.

التوصيات 148-187 - 189: تعزيز الحوار بين الجماعات الدينية والعرقية وتعزيز التمتع بالحق في حرية الدين أو المعتقد

130- تنص المادة 38(1) من الدستور على أن لكل شخص الحق في حرية الفكر والوجدان والدين وفي المجاهرة بدينه أو معتقده ونشرهما.

131- والجدير بالذكر أن المحكمة العليا أيدت، في قضية *حكومة ولاية لاغوس وآخرون ضد الآنسة أسيات عبد الكريم (قاصر)* LPELR-58517 (SC) (2022)، حق الطالبات المسلمات في ارتداء الحجاب في المدارس.

132- ويُعد هذا القرار تعزيزاً إيجابياً للحق في حرية الدين بعد قرار حكومة ولاية لاغوس بحظر ارتداء الحجاب في المدارس.

133- وعلى الصعيد دون الوطني، أنشأت ولايات عديدة هيئات لبناء السلام لتعزيز الحوار بين الجماعات الدينية والعرقية، أو واصلت الاعتماد على هذه الهيئات.

134- وأنشأت ولايات بينو وكادونا وبلاتو وأداماوا وأنامبرا وأوغون هيئات لبناء السلام.

التوصيتان 148-192 - 193: اتخاذ المزيد من الخطوات لتعميق ديمقراطيتها وتوسيع حدود ساحتها السياسية لتضم كل كيان في مجتمعها الغني ديموغرافيا واعتماد تشريعات تتضمن تدابير خاصة لزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة

135- في عام 2022، شارك مسؤولو مكتب الشؤون الجنسانية في لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة في حلقة عمل تدريبي انتقالي تناولت السبل الكفيلة بإشراك المزيد من النساء في العملية الانتخابية.

136- وشملت أهداف التدريب ما يلي: تعريف الموظفين بمفهوم نوع الجنس وأهميته بالنسبة للانتخابات وتعريف موظفي المكاتب الوطنية والولائية في لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة بالسياسات الجنسانية الوطنية وسياسات لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة للمساواة بين الجنسين وضمان زيادة مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية وإتاحة الوسائل التي تمكّن المشاركين من النظر إلى الانتخابات من منظور جنساني.

137- وفي الآونة الأخيرة، أُقر مشروع قانون المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص في مرحلة القراءة الثانية في مجلس الشيوخ في جمهورية نيجيريا الاتحادية.

138- ويهدف مشروع القانون إلى تحقيق تكافؤ الفرص لكل نيجيري، بمن في ذلك النساء، وفقاً للمادة 42 من الدستور.

139- ويسعى التشريع المقترح أيضاً إلى توفير الحماية والتمكين للمرأة من قِبل الحكومة، فضلاً عن تمثيلها في الحكومة.

التوصيات 148-196 - 197: تعزيز الضمانات السياسية والمؤسسية لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة ودعوة جميع الأطراف وقوات الأمن إلى الامتناع عن العنف والترهيب وقبول النتائج التي تعلنها لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة وتوطيد الإطار الانتخابي القانوني لجعل العمليات الانتخابية أكثر شمولاً وشفافية

140- سُنَّ قانون انتخابي جديد في عام 2022 ليحل محل قانون عام 2010.

141- ويخول هذا القانون للجنة الانتخابات الوطنية المستقلة تحديد طرق التصويت وإحالة النتائج ومراجعة إعلانات الإكراه، وهو يضفي الشرعية على استخدام التكنولوجيا في الانتخابات ويعيد تعريف التصويت الزائد ويكلف لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة بدعم الأشخاص ذوي الإعاقة.

142- ويغير القانون أيضاً جداول الانتخابات الزمنية ويلزم الأحزاب السياسية بالوفاء بمتطلبات تسمية المرشحين.

143- وأعدت لجنة الانتخابات الوطنية المستقلة أدوات تدعم إجراء الانتخابات، من بينها إطار إدارة مخاطر الانتخابات الذي يتيح رؤية شاملة للمخاطر والتهديدات الانتخابية.

144- ويتضمن القانون أيضاً أحكاماً تتعلق بالنازحين داخلياً ويسمح للجنة الانتخابات الوطنية المستقلة بتعليق الانتخابات، إن حدثت اضطرابات في الاقتراع، بينما يعزز استخدام التكنولوجيا في إدارة الانتخابات الشفافية والمصداقية.

التوصيتان 148-286 و148-288: الحفاظ على الديناميات الإيجابية لإتاحة المشاركة السياسية المتساوية للنازحين داخلياً. وضمان حماية النساء والأطفال من جميع أشكال الإساءة والاستغلال في مخيمات النازحين (حق المرأة والطفل)

145- تجدر الإشارة إلى أن لجنة الانتخابات حافظت على ديناميات إيجابية في رعاية المشردين داخلياً، حتى في حالة انعدام حكم قانوني محدد يأذن لها بإجراء انتخابات في المخيمات.

146- وقبل الانتخابات العامة لعام 2015، ونتيجة للتمرد في الجزء الشمالي الشرقي من نيجيريا، تم تهجير عدد كبير من الأشخاص من أماكن إقامتهم المعتادة.

147- وتفادياً لحرمان هؤلاء الناخبين المقيمين في المخيمات، أجرت اللجنة بسرعة عملية تصويت للنازحين داخلياً في ولايات أُعلنت فيها حالة الطوارئ.

148- وفي إطار تعزيز الشمول بين الناخبين في مخيمات النازحين داخلياً، وضعت اللجنة إطاراً ولائحة/مبادئ توجيهية للتصويت في المخيمات، وهو أمر يتسق مع المعايير الدولية بشأن النازحين داخلياً على النحو المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة واتفاقيات كمبالا والقسم 26(1) من قانون الانتخابات لعام 2010 (بصيغته المعدلة) الذي أصبح الآن القسم 24(1) من قانون الانتخابات لعام 2022.

149- وعلاوة على ذلك، تم تضمين الإجراء الذي يجب أن يتبعه مسؤولو الانتخابات في مخيمات النازحين داخلياً في دليل مسؤولي الانتخابات لعام 2023 وورد في الصفحة 54.

هاء- الميل الجنسي والهوية الجنسانية

التوصيات 148-67 و148-71 و148-81 و148-183: مكافحة التمييز على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية وإلغاء قانون حظر زواج المثليين لعام 2013 وضمان عدم معاقبة أي شخص بسبب ميوله الجنسية والإفراج عن جميع الأفراد المحتجزين بسبب المثلية الجنسية

150- رفض البلد توصيات دورة الاستعراض الدوري الشامل الثالثة بشأن إلغاء تجريم الجرائم المتعلقة بالميل الجنسي والهوية الجنسانية.

151- وموقف الحكومة يتمثل في أن موقف البلد من هذه المسألة تمليه الأعراف والقيم المجتمعية ورفض الإملاءات الأجنبية التي تلحق الضرر بنسيج الأمة الاجتماعي.

واو- التعاون مع هيئات الأمم المتحدة والتوصيات ذات الصلة

التوصيات 148-15 - 18 التي تطلب من نيجيريا تحسين أداء التزاماتها بتقديم التقارير بموجب المعاهدات

152- نيجيريا عضو في جميع هيئات الأمم المتحدة لتقديم التقارير المنشأة بموجب معاهدات وعددها 14 هيئة، وهي تسعى إلى تحسين التزاماتها بتقديم التقارير.

153- وقدمت نيجيريا ولجنتها الوطنية لحقوق الإنسان عدة تقارير إلى هيئات مختلفة.

154- وقدمت نيجيريا متابعة للملاحظات الختامية خلال دورتي لجنة مناهضة التعذيب لعامي 2021 و2022، تم استلامها في 1 كانون الأول/ديسمبر 2022، وتقريراً إلى اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم تم استلامه في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

155- وقدمت أيضاً تقريرها إلى مركز الحقوق المدنية والسياسية واستُلم هذا التقرير في 7 آذار/مارس 2022 وقدمت تقريرها الأولي إلى اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري واستُلم التقرير في 26 آذار/مارس 2021.

زاي- المسائل الشاملة

التوصية 148-19 التي تطلب من نيجيريا دعوة المقررين الخاصين المعنيين بالمدافعين عن حقوق الإنسان والبيئة، بما في ذلك إلى دلتا النيجر

156- لم توجه نيجيريا الدعوة إلى مقررين خاصين ولكنها ظلت عاكفة على إصلاح البيئة في دلتا النيجر.

157- ويرجى الرجوع إلى المناقشة الواردة في إطار الانسكاب النفطي وتغير المناخ وآلية حقوق الإنسان.

التوصيات 148-20 - 24: مطالبة نيجيريا بتعزيز إطارها القانوني والمؤسسي لحماية الحقوق

158- يُعكف على تعزيز حماية الحقوق بإنشاء منتدى بديل للانتصاف من المظالم.

159- وغدت إدارة المواطنين التابعة لوزارة العدل الاتحادية تزاول عملها وأصبحت فعالة، وهي تحقق في الالتماسات المتعلقة بمختلف القضايا والمنازعات.

160- وأنشأت ولاية لاغوس مديرية عاملة لحقوق المواطنين، تضم عدة وحدات حيوية.

161- واتخذت ولايات أخرى، من بينها جيغاوا وأوغون، خطوات مماثلة.

162- وجرى تجريب لجان مخصصة معنية بالحقائق والحقيقة في ولاية لاغوس، واقترن ذلك باعتماد بعض التوصيات في الكتاب الأبيض.

التوصية 148-9: التقيد بصكوك حقوق الإنسان التي لم تصبح طرفاً فيها بعد، ولا سيما البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا (اتفاقية كمبالا)

163- لم توقّع نيجيريا أو تصدِّق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ولم تؤيد كل توصية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام.

164- بيد أنها صدَّقت على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في تموز/يوليه 2009 ووقَّعت على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا (اتفاقية كمبالا) في عام 2012.

165- وفي عام 2021، وافق المجلس التنفيذي الاتحادي على سياسة وطنية جديدة للنازحين داخلياً، بهدف تعزيز الآليات المؤسسية لإعمال حقوق السكان المستضعفين وكرامتهم ورفاههم.

166- وتتمثل ولاية اللجنة الوطنية للاجئين والمهاجرين والنازحين داخلياً في حماية الأشخاص المعنيين ودعمهم وصون مصالحهم، ومن بينهم اللاجئون والمهاجرون والنازحون داخلياً العائدون وطالبو اللجوء وعديمو الجنسية. وتفي نيجيريا بالتزاماتها الدولية في مضمار حماية المدنيين، مشاركة مشاركة نشطة في الجمعية العامة للأمم المتحدة واللجنة التنفيذية وعملية الرباط وعملية الخرطوم والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والاتفاق العالمي بشأن الهجرة والدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف.

167- ونفذت نيجيريا مشاريع لإعادة توطين النازحين داخلياً في المدن في ستة مواقع.

168- ونفذ البلد عملية سليمة لتحديد وضع اللاجئين وتدابير حماية أخرى، مثل التسجيل المعتاد لطالبي اللجوء وإصدار بطاقات وضع اللاجئين وهويتهم وخطابات التصديق ووثائق السفر المعتادة والامتثال الصارم لمبدأ عدم الإعادة القسرية وإعادة التأهيل المستمر للمنازل وتسجيل أكثر من 000 22 لاجئ كاميروني وتسجيل أرقام الهوية الوطنية للاجئين المسجلين.

التوصية 148-60: اتخاذ المزيد من الخطوات لتعزيز السياسات الرامية إلى التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية، ولا سيما الاتجار بالمخدرات

169- أطلقت الوكالة الوطنية لإنفاذ قانون المخدرات في نيجيريا خطة رئيسية وطنية لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار بها بشكل غير مشروع.

170- وتشمل الخطة الاعتقال والملاحقة الجنائية، مع تركيز الوكالة على كبح جماح مهربي المخدرات والحد من الطلب بإسداء المشورة وتقديم العلاج والرعاية وإعادة التأهيل.

171- وفي عام 2021، ضبطت الوكالة الوطنية لإنفاذ قانون المخدرات أكثر من 3,4 مليون كيلوغرام من المخدرات وأكثر من 150 مليار نايرا نقداً وأجرت اعتقالات.

172- وتخطط الوكالة أيضاً لتقليص حجم سوق المخدرات غير المشروعة.

173- وأنشأت الوكالة الوطنية لإنفاذ قانون المخدرات مركز اتصال مجاني يعمل طوال ساعات اليوم وأيام الأسبوع ووحدات استشارية ووحدات معنية بإعادة التأهيل في جميع الولايات البالغ عددها 36 ولاية وفي قيادات إقليم العاصمة الاتحادية.

التوصية 148-61: الانضمام إلى مدونة قواعد السلوك المتعلقة بإجراءات مجلس الأمن لمكافحة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، بالصيغة التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية

174- لم تنضم نيجيريا إلى مدونة قواعد السلوك هذه، ولكن قواتها المسلحة ظلت خاضعة باستمرار لقيود في التصدي للتمرد والحرب غير التقليدية لتجنب وقوع إصابات بين المدنيين.

175- ويُعد الجيش بانتظام برامج تدريب وإعادة تدريب للضباط والجنود بشأن قضايا حقوق الإنسان.

176- وأسفرت قاعدة "لا استثناء" التي أصدرها الجيش النيجيري في مجال حقوق الإنسان عن عواقب وخيمة على بعض الجنود المخالفين.

177- ويتناول قانون القوات المسلحة رقم CAP A 20 من قوانين اتحاد نيجيريا لعام 2004 جميع قضايا حقوق الإنسان.

التوصية 148-166: اتخاذ خطوات ملموسة لإلغاء جميع الأحكام التي تجرم المخالفات البسيطة من القوانين الاتحادية وقوانين الولايات على حد سواء

178- تسعى المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى إلغاء تجريم المخالفات البسيطة في نيجيريا.

179- وعُقدت ورشة عمل لمدة يومين في تموز/يوليه 2021، بدعم من شبكة المؤسسة الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان، كان من بين المشاركين فيها وزارة العدل ومجلسي النواب والشيوخ والشرطة النيجيرية ودائرة المؤسسات الاصلاحية النيجيرية ومجلس المساعدة القانونية ومنظمات المجتمع المدني.

180- ووافق مجلسا النواب والشيوخ في لاغوس وأويو على رعاية تنفيذ الخطة التجريبية في الوقت الذي وضعت فيه حلقة العمل أيضاً خطة عمل لعدم التجريم في الولايات الرائدة في الجنوب الغربي.

181- وتُعرض حالياً على مجلسي البرلمان بعض مشاريع القوانين الرامية إلى عدم تجريم المخالفات البسيطة.

182- وعُقد في أبوجا اجتماع لاستعراض مشاريع تتعلق بعدم تجريم المخالفات البسيطة في المنطقة الأفريقية.

التوصية 148-290: كفالة المساواة في انتقال الجنسية بين الرجل والمرأة

183- يسمح الدستور النيجيري بالحصول على الجنسية عن طريق التسجيل والتجنس، بيد أن الاستفادة من نظام التسجيل تقتصر على زوجات المواطنين الذكور فقط. ووافق مجلس الشيوخ على اقتراح يقضي بتعديل هذه المادة لتوسيع نطاق هذه الاستحقاقات لتشمل أزواج المواطنات الذكور ولكن مجلس النواب رفض الاقتراح.

184- ومن المتوقع أن تضغط الحكومة الاتحادية من أجل اعتماد التعديل.

التوصية 148-289: اتخاذ المزيد من التدابير للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقرار مجلس الأمن 1325(2000) لحماية النساء من العنف الجنسي في مخيمات النازحين داخلياً، وضمان التحقيق في ادعاءات سوء السلوك وتقديمها إلى العدالة، وفي هذا السياق، إنشاء آلية إشراف لقوات الأمن تفي بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان

185- سلَّط تقرير لصندوق الأمم المتحدة للسكان صدر في حزيران/يونيه 2020 الضوء على تدابير الحكومة النيجيرية لمكافحة العنف الجنساني، بما في ذلك إعلان حالة الطوارئ وإنشاء لجنة إدارة العنف الجنساني المشتركة بين الوزارات والموافقة على مشروع قانون التحرش الجنسي.

186- ودعت مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية حقوق الطفل.

187- ووقَّعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والشرطة النيجيرية والوكالة الوطنية لمكافحة لحظر الاتجار بالأشخاص اتفاقاً لمكافحة العنف الجنساني.

188- ويُعد تضمين قانون حظر العنف ضد الأشخاص في قوانين جميع الولايات باستثناء ولايتين أمراً مفيداً.

189- وتتعاون المنظمات غير الحكومية مع الحكومة لمكافحة العنف الجنساني ومع منظمة تمكين الأرامل والأيتام ومنظمة جماعة مساعدة المرأة لوضع مبادئ توجيهية وتوجيهات عملية.

190- ويقلِّل إغلاق مخيمات النازحين داخلياً من تعرض المقيمات فيها للعنف الجنساني.

التوصية 148-287: احترام حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وضمانها في إطار تشريعي

191- لدى نيجيريا إطار قانوني محلي فعال للعمال المهاجرين، كما هو موضح في تقريرها الصادر في أكتوبر/تشرين الأول 2022 إلى اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

192- وتعزز الاستراتيجية الوطنية لإدارة الحدود الوطنية لدائرة الهجرة النيجيرية للفترة 2019-2023 هذا القانون.

193- وتعكف حكومة نيجيريا الاتحادية على إعداد بوابة وطنية للهجرة على شبكة الانترنت وتحميل معلومات الهجرة وإرفاق بيانات الفترة من عام 2019 إلى عام 2021.

التوصيات 148-211 و148-212 و148-215: الطلب إلى نيجيريا أن تعزز برامج الاستثمار الاجتماعي لصالح الفئات الأكثر ضعفاً، ومن بينها النساء والأطفال

194- واصلت نيجيريا برامجها للاستثمار الاجتماعي، مستهدفة الفئات الضعيفة.

195- وفي عام 2020، أنشأت الحكومة النيجيرية صندوق التضامن الاجتماعي النيجيري لدعم أشد الفئات ضعفاً وتعزيز أنظمة الرعاية الصحية وإعادة تزويد الشباب النيجيري بالمهارات.

196- وفي عام 2022، وافق المجلس التنفيذي الفيدرالي على مشروع قانون برنامج الاستثمار الاجتماعي النيجيري الذي يهدف إلى مواصلة التدخل الحكومي.

197- ويتضمن البرنامج أربعة برامج عنقودية: هي برنامج N-POWER وبرنامج المشاريع الحكومية والتمكين والبرنامج الوطني للتغذية المدرسية بالمنتجات المحلية والتحويلات النقدية المشروطة، وهي برامج تشكل شبكات أمان اجتماعي للفقراء.

198- ويعتبر البرنامج الوطني للاستثمارات الاجتماعية من أكثر برامج الاستثمار الاجتماعي طموحاً على الصعيد العالمي، وهو يهدف إلى انتشال 100 مليون شخص من وهدة الفقر.

التوصية 148-213: مواصلة الجهود الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وضمان إعمالها بفعالية بتحقيق التنمية المستدامة

199- واجهت نيجيريا أعمق ركود لها منذ أربعة عقود في عام 2020، بيد أن النمو استؤنف في الربع الرابع بسبب تخفيف القيود المفروضة إبان الجائحة وتعافي أسعار النفط والإصلاحات في مجال السياسات.

200- ونفذت الحكومة تدابير مثل تنسيق أسعار الصرف وإلغاء دعم البنزين وتعديل تعريفة الكهرباء وخفض الإنفاق غير الضروري وتعزيز إدارة الديون.

201- وحمت هذه التدابير الاقتصاد من ركود أعمق وأرست الأساس لانتعاش مبكر.

202- وفي عام 2021، نما اقتصاد نيجيريا بنسبة 1,8 في المائة وواصلت الدولة النيجيرية بذل الجهود لتحسين الظروف المعيشية.

203- وفي حزيران/يونيه 2021، أطلق مكتب المساعد الخاص الأول للرئيس المعني بأهداف التنمية المستدامة خطة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في نيجيريا للفترة 2020-2030، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

204- وشرعت الحكومة أيضاً في المرحلة الثانية من توسيع نطاق تنفيذ عقد العمل من أجل تحقيق الأهداف العالمية.

التوصية 148-216: مواصلة العمل الجيد لضمان حصول جميع المواطنين على السكن اللائق

205- في شباط/فبراير 2022، أعلنت نيجيريا عن خطة استراتيجية وطنية للإسكان مدتها 10 سنوات لمعالجة قضية السكن غير اللائق لذوي الدخل المنخفض.

206- وتهدف الخطة إلى إنشاء ما يصل إلى 000 300 منزل في إطار برنامج الإسكان الاجتماعي التابع للحكومة الاتحادية.

207- وشُرع في تنفيذ هذه الخطة في أيار/مايو 2023 وتواصل العمل في 46 موقعاً ببناء 068 6 وحدة سكنية في الولايات و870 2 وحدة في إقليم العاصمة الاتحادية.

208- وتتفاوض الحكومة على 400 منزل آخر مع مؤسسة ميلارد فولر ومع صناعة الأسمنت لتوفير الأسمنت بخصم يبلغ 30 في المائة لمشاريع الإسكان الجماعي.

التوصية 148-217: مواصلة تنفيذ خطة الانتعاش الاقتصادي والنمو للفترة 2017-2020 لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتحسين مستويات معيشة الناس

209- تهدف خطة الانتعاش الاقتصادي والنمو إلى استعادة النمو الاقتصادي والاستثمار في النيجيريين وبناء اقتصاد قادر على المنافسة عالمياً.

210- وصممت الحكومة الفيدرالية خطة التنمية الوطنية لنيجيريا للفترة 2021-2025 بهدف إطلاق إمكانات نيجيريا في جميع القطاعات من عقالها.

211- وتهدف الخطة إلى إنشاء اقتصاد متنوع والاستثمار في البنية التحتية الحيوية وتعزيز الأمن والحوكمة الرشيدة والتمكين لسكان نابضين بالحياة ومتعلمين وأصحاء.

حاء- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التوصيتان 148-34 و148-214: مطالبة نيجيريا باتخاذ تدابير لجعل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قابلة للإنفاذ والتصدي للفقر

212- يضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هذه الحقوق في نيجيريا، وهي مكرسة في الفصل الثاني من دستور جمهورية نيجيريا الاتحادية لعام 1999 (بصيغته المعدلة).

213- ومع ذلك، فإن هذه الحقوق غير قابلة للتقاضي بموجب الدستور. وقد أصدرت حكومة نيجيريا الاتحادية تشريعات وسياسات وبرامج تتقاطع مع الأحكام الرئيسية للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

214- ويتناول قانون الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (التصديق والإنفاذ) لعام 2004 القضايا ذات الصلة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتتعهد الحكومة النيجيرية باتخاذ التدابير اللازمة لتعديل القوانين أو الأعراف أو الممارسات القائمة التي تشكل تمييزاً ضد المرأة، أو إلغائها.

215- وأنشأت حكومة نيجيريا الاتحادية وزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث والتنمية الاجتماعية التي نفذت برامج التدخل الاجتماعي، مثل البرنامج الوطني للتغذية بالمنتجات المحلية وخطة التحويلات النقدية المشروطة وبرنامج الحكومة الفيدرالية للتمكين والتوظيف ومخطط N-Power.

216- ويقدم المركز الوطني لكبار السن الخدمات الاجتماعية للمسنين ويحسن نوعية معيشتهم من خلال أنظمة نموذجية مجتمعية وإقامة أحياز أمان مجتمعية ومراكز الرعاية النهارية.

التوصيات 148-219 - 225: المتعلقة بتطوير النظام الصحي في نيجيريا

217- أنشأ قانون التأمين الصحي الوطني لعام 2022 صندوق توفير الرعاية الصحية الأساسية، مما أدى إلى تمويل القطاع الصحي بشكل أفضل.

218- وتدعم حكومة نيجيريا الاتحادية التنفيذ من خلال السياسات والتمويل والبيئة التمكينية.

219- ويركز القانون على 11 ركيزة استراتيجية، مثل البيئة التمكينية للنتائج القطاعية والتوسع في استخدام الحزمة الأساسية للصحة والحماية من طوارئ الصحة العامة ومخاطرها والتمويل الذي يمكن التنبؤ به والحماية من المخاطر.

التوصيتان 148-240 - 241: بشأن تعزيز برامج التغذية في المدارس لتحسين التحاق التلاميذ بالمدارس وتغذيتهم وصحتهم

220- اشترت حكومة نيجيريا الاتحادية أغذية علاجية جاهزة للاستخدام للوقاية من سوء التغذية بين الأطفال في سن المدرسة في مخيمات النازحين داخلياً ووزعتها.

221- ويكمّل هذا الجهد برامج التغذية المدرسية وزاد عدد الأطفال الأصحاء في مخيمات النازحين داخلياً.

222- وعقدت الوزارة أيضاً شراكة مع منظمات غير حكومية للحصول على الأغذية وإنتاجها محلياً.

223- ووُضعت سياسات ومبادئ توجيهية لتفعيل السياسة الصحية الوطنية، من بينها الخطة الاستراتيجية الوطنية الثانية للتنمية الصحية والمبادئ التوجيهية السنوية لتخطيط العمليات والمبادئ التوجيهية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتوفير خدمات العلاج والرعاية والدعم.

التوصيات 148-229 - 242: المتعلقة بتحسين جودة التعليم وتعزيز التعليم الجامع

224- تدرك حكومة نيجيريا الاتحادية أهمية التعليم الجيد لتحقيق التنمية المستدامة والازدهار الوطني.

225- ولتحقيق ذلك، وُضعت خطة استراتيجية وزارية (2018-2022) لإعادة تنظيم القطاع التعليمي في البلد، مع التركيز على عشرة مجالات هي: الأطفال غير الملتحقين بالمدارس ومحو أمية الشباب والكبار والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتدريب التقني والمهني والتعليمي والتدريب والتعليم الأساسي وتعليم المعلمين ومسائل المناهج والسياسات والتعليم الجامعي وبيانات التعليم والتخطيط له ومعلمو استخدام المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم وخدمات المكتبة في التعليم.

226- ويتأثر الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، ومن بينهم الطفلات وأطفال الماجيري، بالعوامل الاجتماعية والثقافية وعوامل الطلب والعرض الاقتصادي.

227- ولمعالجة هذه القضايا، نفذت حكومة نيجيريا الاتحادية حملات توعية جماعية وقدمت تمويلاً محدد الأهداف.

228- وتعتزم حكومة نيجيريا الاتحادية تسجيل 500 875 2 طفلاً من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس سنوياً خلال السنوات الثلاث المقبلة.

229- ويهدف قانون اللجنة الوطنية للماجيري والأطفال غير الملتحقين بالمدارس لعام 2023 إلى حماية هؤلاء الأطفال من العوز والاستغلال بإتاحة نظام تعليمي متعدد الوسائط.

230- ووافقت حكومة نيجيريا الاتحادية على إنشاء 37 جامعة خاصة جديدة، ليصل عدد الجامعات الخاصة الإجمالي في نيجيريا إلى 148 جامعة.

231- ويهدف قانون القروض الطلابية (الحصول على التعليم العالي) لعام 2023 إلى تخفيف الأعباء المالية عن كاهل النيجيريين المعوزين في مؤسسات التعليم العالي.

التوصيات 148-93 - 95: المتعلقة بالحد من الانسكابات النفطية وغيرها من الآثار السلبية لأنشطة الشركات على التمتع بحقوق الإنسان

232- يرجى الاطلاع على المناقشة بشأن التوصيات 148-20 - 24: مطالبة نيجيريا بتعزيز إطارها القانوني والمؤسسي لحماية الحقوق.

233- ويثير تأثير أنشطة الشركات، لا سيما في الصناعة الاستخراجية، على التمتع بحقوق الإنسان في نيجيريا قلقاً بالغاً لدى حكومة نيجيريا الاتحادية.

234- وفي هذا الصدد، تؤيد نيجيريا المبادئ الطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان وتحتفظ حالياً بمركز المراقب.

235- ولا تزال التشريعات واللوائح قائمة في نيجيريا لكبح جماح الشركات عن الافلات من العقوبة الذي يؤثر في حقوق موظفيها وفي المتقاعدين والمقاولين والمستهلكين والمجتمعات المضيفة وغيرهم.

236- وتضمن الوكالات التنظيمية ووكالات حماية المستهلك، مثل لجنة شؤون الشركات والبنك المركزي النيجيري ولجنة الاتصالات النيجيرية والوكالة الوطنية لإدارة الأغذية والأدوية ومراقبتها والمنظمة القياسية في نيجيريا واللجنة الوطنية للمعاشات التقاعدية، معالجة الشكاوى الموجهة ضد الشركات إدارياً، باستثناء حالات التقاضي.

طاء- المحكمة الجنائية الدولية، والتعذيب، والإرهاب، والتمرد وغير ذلك

التوصية 148-14: التصديق على تعديلات كمبالا على نظام روما الأساسي للقضاء على الفظائع الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية

التوصيات 148-31 - 32: تكثيف الجهود لإضفاء الطابع المحلي على الاتفاقيات المصدق عليها، بما في ذلك نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

237- لم تصدِّق نيجيريا بعد على تعديل كمبالا لنظام روما الأساسي ولما تُدرج نظام روما الأساسي في القوانين المحلية. انظر التحديات.

238- وتخضع نيجيريا، وهي دولة طرف في نظام روما الأساسي، للتحقيق في جرائم مدعاة ضد الإنسانية وجرائم حرب بموجب المادتين 7 و8.

239- وتم إثبات عشر قضايا محتملة، سبع منها ضد إرهابيي بوكو حرام/تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا وثلاث ضد قوات الأمن النيجيرية.

240- وتتعاون حكومة نيجيريا الاتحادية مع مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ولا تزال التحقيقات جارية في مركز التحقيقات المشترك.

241- ويتمثل الوضع الحالي للمحتجزين في 366 إدانة و896 حالة افراج. وتجري مراجعة زهاء 000 2 ملف قضـــية لتوجيه تهم محتملة من قبل المدعي العام في المحكمة الاتحادية العليا. ولا تزال التحقيقات الجارية من قبل مركز التحقيقات المشترك.

242- وللوفاء بالتزام نيجيريا التكميلي تجاه المحكمة الجنائية الدولية، تقوم الدولة النيجيرية وشـــركاء التنمية بتدريب المحققين والمدعين العامين على الامتثال لنظام روما الأساسي.

التوصية 148-171: تنفيذ ضمانات لمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين على الأشخاص الضعفاء ومحاسبة المسؤولين

243- تشاركت وزارة الصحة الفيدرالية النيجيرية مع الوكالة الوطنية لحظر الاتجار بالأشخاص لوضع مبادئ توجيهية للصـــحة العامة/العقلية لمقدمي الخدمات الذين يســـاعدون ضـــحايا الاتجار والمهاجرين المعرضين للعنف.

244- وعقدت حكومة نيجيريا الاتحادية أيضـاً شـراكة مع منظمات غير حكومية ووكالات من وكالات الأمم المتحدة لإتاحة التثقيف الصحي والمهارات الحياتية للسكان المستضعفين في مخيمات النازحين داخلياً.

245- وأُعد كتيب عن الصـــحة الجنســـية والإنجابية للأشـــخاص ذوي الإعاقة. ولا تزال مبادرات بناء القدرات قائمة على قدم وساق.

246- ويتولى مشـــروع تموله ســـويســـرا، بالتعاون مع عدة منظمات غير حكومية ووزارات وإدارات ووكالات، باستمرار تدريب أفراد القوات المسلحة والشرطة على معايير حقوق الإنسان.

247- ويرجى الرجوع كذلك إلى المناقشة المتعلقة بالاتجار بالأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم.

التوصيتان 148-25 و153-158 بشأن حظر التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وظروف الاحتجاز والمسائل ذات الصلة. وتوصي نيجيريا بتعديل دستورها وأمر القوات رقم 237 لحظر التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويشمل ذلك إنشاء آلية وقائية وطنية للرصد المستقل لمرافق الاحتجاز وتهيئة الظروف المواتية لمنع التعذيب وتعديل قانون مناهضة التعذيب لإعادة تأهيل الضحايا والإسراع بتنفيذ مشروع قانون السجون ودائرة المؤسسات الاصلاحية النيجيرية وتنفيذ قواعد نيلسون مانديلا.

248- نفذت نيجيريا التوصية بتعديل أمر القوات رقم 237 المتعلق بالشرطة، وهي تتواصل بشكل وثيق مع اللجنة الفرعية لمنع التعذيب التابعة للأمم المتحدة.

249- ويتخذ البلد خطوات للامتثال للمتطلبات المنصـــوص عليها في الآليات الوقائية الوطنية بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

250- وجُعلت الآلية الوطنية لمنع التعذيب إدارة مســـتقلة تابعة للجنة الوطنية لحقوق الإنســـان وأُعيد تنظيم اللجنة الوطنية لمناهضة التعذيب تحت إشراف وزارة العدل الاتحادية.

251- وفي عام 2022، أُعيد تشكيل اللجنة الوطنية لمناهضة التعذيب بغية تعزيز فعاليتها.

252- وبذلت الحكومة أيضـاً جهوداً لإتاحة حوسـبة بيانات السـجناء في نحو 89 مركز إصـلاحياً من أصل 244 مركزاً في البلاد.

253- ويهدف قانون المؤسسات الإصلاحية النموذجية الحكومية إلى تيسير سن قانون دائرة المؤسسات الاصلاحية بعد إدراج السجون/الادارة الجنائية في القائمة التشريعية المشتركة.

254- وتم التوقيع على قانون دائرة المؤسسات الإصلاحية النيجيرية ليصبح قانوناً في تموز/يوليه 2019، وهو ينص على معاملة السجناء معاملة إنسانية وتحسين ظروف الاحتجاز على نحو يتسق مع قواعد مانديلا وإصدار أحكام غير احتجازية للحد من الإفراط في استخدام السجن.

255- وأنشأت لجنة رصد إدارة العدالة الجنائية مبادرات محددة الأهداف ترمي إلى تعزيز تنفيذ أحكام قانون إدارة العدالة الجنائية لعام 2015.

256- وشُكلت فرق تحقيق خاصة على الصعيد دون الوطني ودفعت حكومات الولايات تعويضات لضحايا التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية وعمليات القتل خارج نطاق القضاء على أيدي موظفين مكلفين بإنفاذ القانون.

257- وحلت حكومة نيجيريا الاتحادية فرقة الشرطة الخاصة لمكافحة السرق وعززت وحدة الاستجابة للشكاوى الموجهة ضد الشرطة.

258- ودُرِّب ضباط الشرطة في وحدات الشرطة المتخصصة على أعمال الشرطة في مجال حقوق الإنسان ومنع التعذيب، بدعم من الشركاء الإنمائيين ومنظمات المجتمع المدني.

259- ونفذت قوة الشرطة النيجيرية مبادرة إعادة التأهيل والرعاية في السجون برامج لبناء القدرات، بدعم من برنامج الوكالة الألمانية للتعاون الدولي التابعة للحكومة الألمانية.

260- واتُخذت أيضاً مبادرات للتوعية بمنع التعذيب وإعادة تأهيل ضحاياه والامتثال لالتزامات الإبلاغ على النحو الذي أقرته لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب.

261- وأنشأت القوات الجوية النيجيرية مكتب أمين المظالم التابع لها، وأبوابه مفتوحة لكل من المدنيين والعسكريين.

262- وتجري البحرية النيجيرية عمليات توعية سنوية للموظفين في القيادة البحرية بأسرها.

التوصيات 148-15 - 24 و27-29 و56-57 و62 و64-65 و96-102 و168 و172 و176-177 بشأن آليات حقوق الإنسان والقضايا ذات الصلة: حثت هذه التوصيات البلد على ضمان استقلالية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان واعتماد خطة وطنية لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ووضع اللمسات الأخيرة على خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2017-2022 وتكثيف الجهود للقضاء على الإفلات من العقاب ونشر النتائج التي توصلت إليها لجنة التحقيق الرئاسية وتعزيز الالتزامات الدولية ومواءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، نُصحت نيجيريا بدعوة المقررين الخاصين المعنيين بالمدافعين عن حقوق الإنسان والبيئة، بما في ذلك دلتا النيجر.

263- أحرزت نيجيريا تقدماً ملموساً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مظهرة بذلك التزامها بهذه التوصيات.

264- ومُنحت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الاستقلال التشغيلي والمالي وشكلت الحكومة أعضاء مجلسها.

265- وتحدد الخطة الاستراتيجية للفترة 2019-2022 أولويات اللجنة الاستراتيجية.

266- وأنشأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الآن مكاتب في جميع الولايات لتعزيز إمكانية الوصول إليها.

267- ووافقت حكومة نيجيريا الاتحادية أيضاً على خطة العمل الوطنية (2022-2026) لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

268- وتشمل المبادرات التصديق على الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن السلامة والصحة المهنيتين والعنف والتحرش في عالم العمل.

التوصيات 148-102 - 105 و145 و164 بشأن الأمن ومكافحة الإرهاب والتمرد: تتعلق هذه التوصيات بمكافحة الإفلات من العقاب والإرهاب والتمرد مع ضمان حماية أرواح المدنيين واحترام معايير حقوق الإنسان بشكل خاص في التعامل مع عمليات مكافحة التمرد. وهي تسعى أيضاً إلى ضمان التحقيق بشكل مناسب في عمليات القتل خارج نطاق القضاء التي ترتكبها وكالات إنفاذ القانون، لا سيما أثناء عمليات مكافحة التمرد.

269- تشمل الخطوات الهامة التي اتخذتها حكومة نيجيريا الاتحادية استراتيجية الأمن القومي لعام 2019 وسياسة واستراتيجية الأمن السيبراني الوطنية لعام 2021 وافتتاح المركز الوطني لمكافحة الإرهاب.

270- وينص قانون (منع وحظر) الإرهاب لعام 2022 على تنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بمنع الإرهاب ومكافحته وقمع تمويل الإرهاب تنفيذاً فعالاً.

271- وقادت نيجيريا عمليات ناجحة لمكافحة التمرد استهدفت بوكو حرام. وأقر مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2022 بأن نيجيريا تُعد سبباً رئيسياً لانخفاض الوفيات الناشئة عن الإرهاب في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إذ انخفضت الوفيات الناجمة عن بوكو حرام بنسبة 92 في المائة من 131 2 حالة وفاة في عام 2015 إلى 178 حالة في عام 2021.

272- وبين عامي 2017 و2022، شكَّلت حكومة نيجيريا الاتحادية عدة مجالس تحقيق وأربعة فرق تحقيق رئاسية.

273- ويفتح فريق التحقيق الرئاسي ومجلس التحقيق الخاص الذي يقوده الجيش أبوابهما للمنظمات أو الأفراد لتقديم أدلة يمكن التحقق منها على انتهاكات حقوق الإنسان التي يُدعى أن القوات المسلحة ارتكبتها.

274- وأنشئ هذا الفريق أساساً لاستعراض قواعد الاشتباك القائمة المنطبقة على القوات المسلحة النيجيرية ومدى امتثالها لها وكُلف المجلس بالتحقيق في الظروف التي أدت إلى حوادث إساءة المعاملة وبتحديد مستوى مشاركة الجنود فيها والتوصية بتدابير التأديب المناسبة.

ياء- مكافحة الفساد

التوصيات 148-82 - 90 بشأن الفساد: التركيز على مكافحة الفساد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد لحماية الحقوق وتعزيز الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون. وهي تؤكد على الحاجة إلى مواصلة الجهود للقضاء على الفساد ودعم التنمية وإعادة الأموال إلى السكان

275- التزمت نيجيريا بالتصدي للفساد باتباع نُهج شاملة، مع تمديد السياسة الوطنية لمكافحة الفساد حتى عام 2026.

276- وأسفرت السياسة التي أُعدت في البداية للفترة 2017-2021 عن إدانات قضائية طالت 000 3 فرد واستعادة مليار دولار من الأموال المنهوبة وإعادة توزيع 322 مليون دولار لبرامج التدخل الاجتماعي. وحققت وزارة العدل الفيدرالية وفورات بلغت 442 1 مليار نايرا (507 ملايين دولار) من التزامات الأحكام القضائية بين أعوام 2015-2023.

277- ويتسق تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد مع الالتزامات الجديدة بموجب اتفاق باريس.

278- وأنشأت حكومة نيجيريا الاتحادية مؤسسات لمكافحة الفساد، مثل اللجنة النيجيرية المستقلة المعنية بالممارسات الفاسدة والجرائم الأخرى المرتبطة بها واللجنة المعنية بالجرائم الاقتصادية والمالية ووحدة الاستخبارات المالية النيجيرية ومكتب مدونة قواعد السلوك ومحكمة مدونة قواعد السلوك، واعتمدت تدابير، مثل سياسة *المبلغين عن المخالفات*، لتشجيع المواطنين على الإبلاغ عن حالات الفساد.

279- ومُددت فترة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد من عام 2022 إلى عام 2026.

280- واتخذت حكومة نيجيريا الاتحادية خطوات لإعادة الأموال التي تدرها أنشطة فاسدة لصالح السكان. ويشمل ذلك أكثر من 660,4 مليون دولار أمكن تتبعها ونسبتها إلى ساني أباتشا.

281- وفي أيار/مايو 2022، وقَّعت حكومة نيجيريا الاتحادية مشروع قانون عائدات الجريمة (الاسترداد والإدارة) لعام 2022 الذي يتيح إطاراً فعالاً لاسترداد عائدات الجريمة وإدارتها.

282- وينشئ هذا القانون وكالات متنوعة لإنفاذ القانون والأمن لإعمال الأحكام وإدارتها.

283- وأكملت اللجنة المستقلة المعنية بممارسات الفساد والجرائم الأخرى المرتبطة بها بنجاح المرحلة الرابعة من تمرين تتبع الدوائر الانتخابية والمشاريع التنفيذية على نحو يضمن تنفيذ المشاريع الممولة من الحكومة تنفيذاً كاملاً وفقاً للمواصفات.

284- ويجري المكتب الوطني للإحصاء دراسة استقصائية وطنية عن الفساد لفهم تجارب النيجيريين مع الفساد.

285- وأنشأت بعض الولايات النيجيرية (لاغوس وكانو وكادونا) وكالات لمكافحة الفساد.

286- وتحقق هذه الوكالات في قضايا الفساد وتلاحق مرتكبيها جنائياً على نحو يكفل الشفافية والمساءلة في عمليات المشتريات العامة.

كاف- الانسكاب النفطي وتغير المناخ

التوصيات 148-93 - 94: اتخاذ تدابير فعالة لدعم المجتمعات المحلية التي عانت من الانسكابات النفطية التي تسببت في أضرار للبيئة

287- أنشأت حكومة نيجيريا الاتحادية الوكالة الوطنية للكشف عن الانسكاب النفطي والتصدي له وكُلِّفت هذه الوكالة برصد هذه الحوادث والتصدي لها.

288- وكثفت الوكالة حملات توعية بشأن تخريب خطوط الأنابيب ودربت المجتمعات المنتجة للنفط على رصد الانسكابات والإبلاغ عنها.

289- وسُن قانون حماية البيئة وإدارتها في ولاية ريفرز لعام 2019 للحد من تخريب خطوط الأنابيب.

290- وبدأ مشروع معالجة التلوث الهيدروكربوني المعالجة الأولية للمواقع الملوثة في عام 2018، بتكلفة تصل إلى مليار دولار.

التوصيات 148-91 - 94 بشأن الانسكابات النفطية وتغير المناخ. تركز التوصيات على التزام نيجيريا بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، فضلاً عن تدابير حماية البيئة. وهي تشدد على الحاجة إلى تنفيذ هذه السياسات تنفيذاً كاملاً وتعزيز سياسات تغير المناخ ودعم المجتمعات المتضررة من الانسكابات النفطية في دلتا النيجر.

291- أصدرت نيجيريا قانوناً لتغير المناخ واعتمدت مبادئ توجيهية جديدة بشأن غاز الميثان ونفذت سياسة وطنية لتغير المناخ للفترة 2021-2030.

292- واتخذ البلد خطوات مهمة نحو تنفيذ اتفاق باريس وتحقيق الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون وقابل للتكيف مع تغير المناخ.

293- وقدمت نيجيريا مساهماتها المحددة وطنياً إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في عام 2020.

294- وشرعت نيجيريا في تنفيذ مشاريع عديدة للطاقة المتجددة تشمل أنظمة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

295- وشرع البلد أيضاً في تنفيذ مشاريع طاقة الرياح في ولايات كاتسينا وأويو والنيجر.

296- وتشارك نيجيريا بنشاط في المؤتمرات والمفاوضات العالمية بشأن المناخ وتتعاون مع المنظمات الدولية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتشارك مع منظمات المجتمع المدني والجماعات المعنية بالبيئة والمنظمات غير الحكومية لتعزيز الوعي بقضايا تغير المناخ.

297- وعقدت حكومة نيجيريا الاتحادية شراكة مع منظمات غير حكومية ومنظمات مجتمعية لتنفيذ مشاريع التكيف مع المناخ وتدارك مواطن الضعف المناخية.

298- وتعمل حكومة نيجيريا الاتحادية بشكل وثيق مع الوكالات المانحة، مثل الصندوق الأخضر للمناخ، لتوفير تمويل المناخ للمشاريع التي تهدف إلى الحد من الانبعاثات وتعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ.

299- وفي الختام، تتعاون حكومة نيجيريا الاتحادية مع القطاع الخاص لتعزيز الممارسات المستدامة والتكنولوجيات المنخفضة الكربون.

300- وأسفر هذا التعاون عن ازدياد الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

301- وتعاونت حكومة نيجيريا الاتحادية مع منظمات غير حكومية ومنظمات مجتمعية لتنفيذ مشاريع للتكيف مع المناخ تركز على التثقيف المجتمعي وبناء القدرات والتدابير العملية.

302- ويهدف مشروع القدرة على التكيف مع تغير المناخ في مجال الزراعة في المناطق الطبيعية شبه القاحلة، وهو مشروع استراتيجي مدته 6 سنوات، إلى تحسين قدرة البلاد على التكيف مع المناخ المتغير بتعزيز التقارب بين القطاعات المتعددة وتحديث التكنولوجيا.

303- ويستهدف المشروع الفئات الضعيفة والمهمشة، ومن بينها فئات النساء والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والنازحون داخلياً والأقليات.

304- وتعمل حكومة نيجيريا الاتحادية أيضاً بشكل وثيق مع الوكالات المانحة، مثل الصندوق الأخضر للمناخ، لتوفير الأموال للبرامج المناخية في المناطق القاحلة والجافة شبه الرطبة.

305- ويُشجع القطاع الخاص على تعزيز الممارسات المستدامة والتقانات المنخفضة الكربون، بأمثلة من قبيل محطة أزورا إيدو المستقلة للطاقة في ولاية إيدو وجهود صناعة الأسمنت للحد من الانبعاثات باستخدام أنواع الوقود البديلة وعمليات الإنتاج الفعالة.

306- وعُقدت شراكات بين القطاعين العام والخاص لإعداد مشاريع تحويل النفايات إلى طاقة والحد من مشاكل إدارة النفايات وانبعاثات غازات الدفيئة.

307- وشرعت الحكومة النيجيرية في تنفيذ برامج لزراعة الأشجار وإعادة التشجير لمكافحة إزالة الغابات وزيادة الغطاء الحرجي.

308- وتعمل الوكالة الوطنية للكشف عن الانسكاب النفطي والتصدي له مع شركات النفط والمجتمعات على الصعيد المحلي والولائي.

309- وعلى صعيد الولايات، أعادت ولايتا تارابا وإيبوني هيكلة وزارتيهما للبيئة لمعالجة الشواغل البيئية والمتعلقة بتغير المناخ معالجة أنجع.

لام- عقوبة الإعدام

التوصيات 124-148 - 136 و138 - 144 و124-148 - 137

310- أحاطت حكومة نيجيريا الاتحادية علماً بالتوصيات الداعية إلى إلغاء عقوبة الإعدام أو التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وعلى الرغم من موقف الحكومة الذي لم يتغير، تتواصل الجهود لإضفاء الطابع الرسمي على الوقف الاختياري لعقوبة الإعدام.

311- وتتجلى إحدى الخطوات المهمة التي اتخذتها حكومة نيجيريا الاتحادية في القسم 12(2)(ج) من قانون دائرة المؤسسات الإصلاحية النيجيرية لعام 2019 الذي يحول عقوبة الإعدام إلى السجن مدى الحياة في القضايا التي استنفدت جميع سبل الانتصاف القانونية ولم يتم تنفيذ الحكم فيها بعد 10 سنوات.

312- وعلى الرغم من أن عدد من ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام بلغ 298 3 سجيناً حتى 20 نيسان/أبريل 2023، لم يُنفذ أي حكم بالإعدام منذ الجولة الثالثة، وهي حقيقة تشير إلى احتمال تطبيق حظر طوعي لهذه العقوبة.

313- وتزداد أيضاً التوعية الحاثة على إلغاء عقوبة الإعدام، على النحو الذي أفادت عنه إحدى الصحف اليومية الوطنية الرئيسية، وهي صحيفة *الغارديان*، في 13 حزيران/يونيه 2023[1].

314- ويُظهر التقرير المتعلق بعدد أحكام الإعدام في نيجيريا انخفاضاً كبيراً على مر السنين، فقد أبانت الإحصاءات أن عام 2016 شهد 527 حكماً بالإعدام وبلغ عدد الأحكام 621 حكماً في عام 2017 وانخفض العدد الى 46 حكماً في عام 2018 و54 حكماً في عام 2019 و58 حكماً في عام 2020[2].

رابعاً- التحديات في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في نيجيريا

315- العقبات الدستورية: يستغرق البت في التوصيات التي تتطلب تعديل الدستور النيجيري وقتاً أطول لأن الدستور النيجيري دستور مكتوب وجامد. ويتطلب تعديل أي حكم من أحكام الدستور النيجيري أغلبية خاصة من مجلسي الجمعية الوطنية وثلثي مجلسي النواب والشيوخ في الولايات.

316- الفيدرالية: تقتضي التوصيات التي تقتضي من الولايات النيجيرية المكونة للاتحاد توطين التشريعات الفيدرالية التي تُسن للوفاء بالالتزامات التعاهدية أن تقوم الحكومة الفيدرالية بإقناع الولايات برؤية الأمور كما تراها هي. ولأن معظم المسائل تقع ضمن القائمة المشتركة، أو هي مسائل متبقية، فقد استغرق توطين معاهدة دولية سنوات عديدة، إن لم يكن عقوداً، في بعض الحالات بالنسبة لجميع الولايات المكونة لنيجيريا.

317- التعددية القانونية: لا يعترف النظام القانوني النيجيري بالاستقلال التشريعي للولايات المكونة للاتحاد فحسب، بل وبسداد المعايير المستمدة من الممارسات العرفية و/أو الدينية السائدة في كل ولاية. ولا يمكن للمحاكم إبطال هذه الممارسات إلا إذا كانت تتنافى مع العدالة الطبيعية والإنصاف والضمير الحي أو مع قانون صدر قبلاً.

318- انعدام الأمن: استمرت نيجيريا في مواجهة انعدام الأمن المتعدد الأبعاد المنتشر في جميع المناطق الجيوسياسية. وشكَّل الحفاظ على التوازن بين إنهاء انعدام الأمن بسرعة ومراعاة حقوق الإنسان والقانون الإنساني تحدياً للقوات المسلحة النيجيرية.

319- النازحون داخلياً: لا يمكن التقليل من تأثير النزوح النفسي. وعلاوة على ذلك، وفي سياق الإرهاب والتمرد، توجد تحديات تتعلق بالحصول على المساعدات الإنسانية.

320- تدهور الاقتصاد: هذه الدورة صعبة بشكل خاص على العالم بأسره بعد جائحة كوفيد-19 وآثارها المدمرة. وفي عام 2020، شهدت نيجيريا أسوأ ركود لها منذ أربعة عقود، فارتفع مستوى الفقر. وأصبحت التوصيات التي تستلزم إنفاقاً ملموساً، مثل معالجة الانسكابات النفطية ودعوة المقررين/الخبراء المستقلين، أكثر صعوبة. وعلى الرغم من ذلك، تظل الحكومة النيجيرية ملتزمة بها في الدورات اللاحقة.

321- ويتطلب التصدي لهذه التحديات اتباع نهج شامل. ويُعد تعزيز قدرة قوات الأمن على مكافحة الإرهاب، جنباً إلى جنب مع احترام معايير حقوق الإنسان، أمراً لا غنى عنه. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد الاستثمار في منع نشوب النزاعات والمشاركة المجتمعية ومكافحة التطرف في معالجة أسباب انعدام الأمن الجذرية.

322- اعتبارات السياسة العامة: تتعارض بعض التوصيات، مثل التوصيات المتعلقة بالميل الجنسي وزواج المثليين، مع حساسياتنا. وستظل نيجيريا تكتفي بالإحاطة علماً بها فقط.

خامساً- طلب المساعدة التقنية

323- تحتاج نيجيريا إلى المساعدة التقنية التالية لدعم وتعزيز مبادرات البلد الجاري تنفيذها والجديدة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها:

(أ) بناء القدرات: برامج تدريبية لقوات الأمن وأجهزة إنفاذ القانون لضمان احترام حقوق الإنسان أثناء عمليات مكافحة الإرهاب.

(ب) الدعم النفسي والاجتماعي: تدريب أخصائيي الصحة العقلية وتوفير الموارد لهم لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لضحايا الإرهاب والتمرد والنزوح.

(ج) منع نشوب النزاعات وتسويتها: تقديم الدعم في إعداد استراتيجيات منع نشوب النزاعات وتنفيذها، بما في ذلك تصميم برامج المشاركة المجتمعية لتعزيز التماسك الاجتماعي.

(د) جمع البيانات وتحليلها: تقديم الدعم في إنشاء آليات متينة لجمع البيانات بغية رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتمكين التدخلات المحددة الأهداف.

324- وتستطيع نيجيريا أن تعزز حقوق الإنسان وحمايتها إلى حد كبير وأن تتصدى للتحديات التي يثيرها انعدام الأمن، إن هي تلقت المساعدة التقنية في هذه المجالات الشديدة الأهمية.

سادساً- الاستنتاج

325- في الختام، تعترف نيجيريا بالمعالم المسجلة وتقر بالتحديات المبينة في هذا التقرير وتؤكد من جديد التزامها بالنهوض بحقوق الإنسان للجميع في نيجيريا وخارجها.

326- وستوجه الأفكار القيّمة المقدمة خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل هذه جهودنا. وسنظل منفتحين على التعاون الدولي والمساعدة التقنية وتبادل المعرفة لتعزيز مبادراتنا في مجال حقوق الإنسان بشكل أكبر. وتكرس نيجيريا جهودها لإنشاء مجتمع يتمتع فيه الجميع بحقوقهم وحرياتهم، بغض النظر عن نوع الجنس والأصل الإثني والوضع الاجتماعي والاقتصادي.

Notes

[1] https://www.guardian.ng
[2] https://www.statista.com.statistics